ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Financial Crises in Iraq in The Third Hijra Century Ninth Century and Means of Encountering

Assist.Prof. Hatim Fahad Hanoo

University of Mosul College of Arts
Department of History

07740853785
Hatem.altaiy111@yahoo.com

***Keywords*:**
The financial crises faced by the state
Loans
Confiscations
Turn the eye into money

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 12 Mar. 2019
Accepted 26 Mar 2019
Available online 5 Oct 2019
Email: adxxx@ tu.edu.iq

A B S T R A C T

Political and security events have played an essential role in the Iraqi financial crisis especially in the capital Baghdad which had went through a series of incidents of turmoil and disorder in addition to fighting and looting which caused an economic confusion in the whole country that was associated with a sharp rise in commodities and food prices , pushing such prices far beyond their normal values. The ninth century (third hijra century) had witnessed several financial problems which had negatively impacted Iraqi economic status. Therefore, research sheds light on that aspect of Iraq's economic situation , hence this research has been entitled (financial crises in Iraq in the ninths century. Third hijra century and the means to solve them). The objective of this research is to disclose these crises that infested Iraq in the era of abasys caliphs and their impact on the state treasury and exploring means of encountering such crises through a number of procedures. This research had been divided into two sections and a conclusion. The first section has tackled the most prominent financial crisis , while the second has focused on the means of encountering the over mentioned crises through many procedures among these are , loans, confiscations , trans forming goods into money . And finally to ask for support from friends. The conclusion includes several results obtained by the research.

© 2019 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.26.7.2019.17

الازمات المالية في العراق في القرن الثالث الهجري /التاسع الميلادي وسبل معالجتها

أ.م .د حاتم فهد هنو الطائي/ جامعة الموصل /كلية الآداب/ قسم التاريخ

الخلاصة

كان للحوادث السياسية والأمنية دورٌ كبيرٌ فيما شهده العراق من ازمات مالية ولاسيما في العاصمة بغداد ، التي تعرضت كثيراً لموجات من الفتن والاضطرابات والاقتتال وأعمال السلب والنهب ، أدّت إلى إرباك الحالة الاقتصادية للبلد ، فارتفعت أسعار المواد الغذائية والسلع عن معدلاتها الطبيعية ، هذا وقد شهد القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي العديد من الازمات المالية التي القت بضلالها على

أوضاع العراق الاقتصادية ، لذا أردنا تسليط الضوء على ذلك الجانب من حياة العراق الاقتصادية ، فجاء عنوان بحثي بـ(الازمات المالية في العراق في القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي وسبل معالجتها .

اما الهدف من البحث هو كشف النقاب عن تلك الازمات التي تعرض لها العراق ابان حكم مجموعة من الخلفاء العباسيين ومدى تأثيرها على الدولة وخزينتها المالية ، وكذلك بيان سبل معالجة تلك الازمات من خلال مجموعة من الاجراءات

هذا وقد قسم البحث الى مبحثين وخاتمة تناول المبحث الاول ابرز الازمات المالية التي واجهت الدولة ، اما المبحث الثاني فقد تطرق الى سبل معالجة تلك الازمات من خلال عدة اجراءات اولاً القروض / ثانياً المصادرات / ثالثاً تحويل العين الى نقود / رابعاً طلب الدعم من المقربين ، وتضمنت الخاتمة ابرز ما توصل اليه البحث من نتائج .

.

المبحث الاول

الازمات المالية التي واجهت الدولة :

كان الصراع على السلطة من أهم العوامل التي أدت إلى حدوث العجز المالي في موازنة الدولة ، فما حدث بين الأمين (193-198هـ / 808- 813م) والمأمون (198 – 218هـ / 813- 833م) من فتنة كان لها تأثيرٌ كبيرٌ على بيت المال مّما أدى إلى نقص وارداته المالية بنحو مائة مليون درهم[1] . وكان الانفصال المؤقت لبعض الولايات عن السلطة المركزية وعدم إرسال عائدات الضرائب إلى بيت المال في بعض الأحيان سبباً في عجزه وحدوث الازمات المالية[2] ، فضلاً عن عدم احتفاظ الخليفة في بيت المال بمبلغ من المال ، كاحتياطي لسد العجز الحاصل[3] . وأدى هذا إلى تأخر مواعيد صرف الأرزاق أو حبسها أحيانا عن الجند ليثير ذلك نقمتهم على الخليفة والمسؤولين في الدولة ، وكثيراً ما كان الخليفة أو القائد يجد نفسه أمام الأزمة المالية وإفلاس بيت المال فيضطر إلى إيجاد أية وسيلة للحصول على المال لتغطية النفقات الطارئة ، فبعد مقتل الأمين بخمسة أيام طالب الجند بأرزاقهم من – القائد طاهر بن الحسين ابرز قادة الخليفة المأمون الذي كان والياً على خراسان ثم اسس إمارة شبه مستقلة عن الخلافة العباسية –ولم يكن لديه ما يلبي طلبهم ، فضاق به أمرهم ، فأحرقوا بعض الأبواب وشهروا السلاح ، فدبر المال وصرف الأرزاق لأربعة أشهر[4] .

وأورد اليعقوبي رواية استدل بها على ضخامة العجز المالي الذي أصاب بيت المال في عهد الخليفة المأمون وتأخر أرزاق الجند جراء ذلك قائلاً : (وشغب الجند ببغداد ، فكثر ضجيجهم لتأخر أرزاقهم ،

فخرج إليهم فرج الرخجي فضمن لهم أرزاق سنة ثم صرفها إليهم من ماله)[5] . وكان المعتصم في خلافته (218- 227هـ / 833- 841م) قد تعرض لأزمات مالية تمثلت بعجز الدولة عن تسديد رواتب الجند أيضاً في بعض الأحيان[6] ، كما حصل مثل ذلك في خلافة المعتز (251-256هـ/ 865-869م)[7] .

وتعرضت مدينة بغداد لأزمة مالية شديدة أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية جراء الحصار الذي فرضه عليها المعتز وجنده في أثناء الصراع الذي وقع بينه وبين الخليفة المستعين بالله(248-252هـ / 862-866م) سنة (251هـ/865) إذ منع الأتراك الناس من الذهاب من سامراء إلى بغداد ، فأمر أمير بغداد محمد بن عبد الله بن طاهر بقطع الميرة عن سامراء حين سمع خبر البيعة للمعتز ، كما كتب إلى عامل الموصل يأمره بمنع ميرة الموصل من التوجه إلى سامراء[8] .

وأمر الخليفة المستعين عمال الخراج أن يوجهوا الخراج إلى بغداد بدلاً من سامراء وأن لا يحملوا إليها شيئاً ، وأمر محمد بن عبد الله بن طاهر بتحصين بغداد ، فأحاطها بسورين وحفر الخنادق حولها وبنى مظلات يحتمي بها المقاتلون في الحر والأمطار ، فبلغت النفقة على ذلك ثلاثمائة وثلاثين ألف دينار[9] . وكان لهذه الفتنة أثرها على سكان بغداد وسامراء التي انتهت بعقد الصلح الذي نص على قبول الخليفة المستعين بخلع نفسه من الخلافة[10] .

وحدثت أزمة أخرى في عام (260هـ/873م) شملت عدداً من أقاليم الخلافة العباسية وكانت شديدة الوطأة ، إذ بقي الغلاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية في بغداد شهوراً عدة[11]. ونتج هذا الغلاء عن تظافر عوامل عديدة في خلافة المعتمد (256-279هـ/869-892م) ، منها كثرة الحروب الداخلية التي أدت إلى كثرة النفقات العسكرية مثل قمع حركات الزنج والقرامطة والخوارج والمتغلبين ، فتفاقم العجز الحاصل في ميزانيتها ، وزادت الاختناقات المالية التي كانت تعاني منها الدولة منذ عقود ، فهي بذلك اضطرت إلى تقليل نفقات الادارة ، وفرض ضرائب جديدة لتحصيل الأموال لتغطية العجز الحاصل[12] .

وتأتي حركة الزنج [13] في طليعة الأسباب التي وقفت وراء تردي الأوضاع المالية للبلاد ، لصمودها طويلاً بوجه الخلافة العباسية (255-270هـ868-883م) واتسع نطاق تمردها في رقعة كبيرة من جنوب العراق مما أدى إلى حصول الفوضى والاضطراب والمعارك الطاحنة في البلاد[14] ، وكان لها أضرار بليغة على الحياة الاقتصادية طوال تلك السنين ، إلى أن عادت الأمور إلى نصابها بعد القضاء على الحركة سنة (270هـ883م) على يد الموفق بالله[15] .

وقد تركت حركة الزنج وراءها آثاراً كبيرة من الخراب والدمار أدت إلى تعطيل الحياة الاقتصادية برمتها في الجزء الأغنى من الدولة العباسية ، ولمدة زمنية لا يستهان بها ، فتعطلت الزراعة وخربت مساحات واسعة من الأراضي ، وأصبحت بوراً ولم تعد صالحة للزراعة[16] ، ومن جراء ذلك الوضع

المتردي انخفضت واردات هذه الأراضي وقل خراجها[17]، وفقد بيت المال أموالاً كثيرة كان يصرفها على أوجه النشاط الاقتصادي وغيرها من النفقات ، إلى جانب الضرر الذي لحق التجارة الداخلية ، وتعطل المواصلات النهرية ، وتخريب مدينة البصرة ، فشلّ ذلك حركة التجارة البرية أيضاً طوال مدة بقاء الحركة[18] .

المبحث الثاني سبل معالجة الأزمات :

اولاً- القروض :

تعد فكرة اقتراض الدولة من الأفراد خلال العصر العباسي إحدى الوسائل التي لجأت إليها في معالجة الأزمات المالية التي واجهتها ، وتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها ، فكانت الدولة تقترض من الأغنياء والتجار وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ، الذين رحبوا بالفكرة وسارعوا إلى تلبيتها[19] لما في ذلك من استقرار لأوضاع الدولة السياسية والأمنية ، وهو ما يحقق لهم فائدة كبيرة من خلال ممارسة عملهم التجاري والصيرفي[20] .

ففي عهد المأمون (198-218هـ/814-833م) بان العجز واضحاً في بيت المال ، ولعل الأحداث المأساوية التي حصلت بين الأخوين (الأمين والمأمون) كان لها أثرها الواضح في انحسار الواردات وإصابة بيت المال بالعجز ، فذكر اليعقوبي أن المأمون بعد تسلمه الخلافة جمع كبار مسؤوليه وأعلمهم بأوضاع بيت المال السيئة والأضرار المتوقعة من ذلك ، وقال لهم : (استقرضوا لنا من التجار مقدار عشرة ملايين درهم إلى أن تأتي الأموال فنردها)[21] واستعد بعض التجار لذلك[22] ، وتكرر الحال مرة أخرى حين تعرض بيت المال إلى عجز مالي فأصبحت الحاجة ماسة إلى القرض[23] ، واقترض طاهر بن الحسين سنة (198هـ813م) عشرين ألف دينار من التاجر سعيد بن مالك ، لدفع رواتب الجند لأربعة أشهر[24] .

واضطرت الدولة ولأول مرة ، في عهد الخليفة المعتمد على الله (256-279هـ/839-892م) إلى تمويل نفقات الجيش لمحاربة الصفاريين ، وذلك بإلزام التجار المال على سبيل القرض ، وفي الوقت نفسه اقترح الموفق ولي العهد وقائد جيش الخلافة أن تستقطع الدولة من رواتب الموظفين مبالغ نسبية على سبيل القرض للغرض نفسه[25] .

وعلق آدم متز على إجراءات الدولة هذه وعزاها إلى سببين الأول : الأزمة المالية التي مرت بها الدولة لامتناع عمرو بن الليث الصفار عن حمل أموال إقليم فارس إليها ، والثاني : أن صورة القرض غير مضمونة الرد ، ولعل إجراءات الدولة المذكورة انسجمت مع اجتهادات الفقهاء التي أعطتها الحق بتوظيف[26] مبالغ معينة على المواطنين ، كل بحسب قدرته عندما تمر بظروف طارئة كالحرب ، أو الكوارث الطبيعية[27] .

ونصح عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد بالله (279–289هـ/ 892–901م) ابنه ونائبه أن يقترض من التجار عند الضرورة[28] ، واضطر الخليفة المعتضد إلى الاقتراض من تاجر كبير ، لتوفير الأموال اللازمة لتسيير حملة عسكرية[29]، وليس هذا فحسب ، بل كانت حالات اقتراض رجال الدولة الآخرين من التجار معروفا في أوساط المجتمع العباسي في هذه المدة[30] . وفي سنة (296هـ/908م) استعان الوزير علي بن الفرات بالصرافين لحل الأزمة المالية التي واجهت الدولة آنذاك ، فطلب من جهبذ [31] الأحواز يوسف بن فنحاس أن يقرضه الأموال لدفع رواتب موظفي بعض الدواوين ، فلبى طلبه ، ومدَّهُ بالمال اللازم[32] .

واضطر الوزير علي بن عيسى في وزارته الأولى سنة (300–304هـ/912–916م) إلى اللجوء إلى الجهابذة الذين لهم بيوت مالية للاقتراض منهم بضمان خراج الأحواز، وذلك لسد العجز بين النفقات والإيرادات في تلك الأعوام[33] ، واتفق مع الجهبذين يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران ، لتسليف الدولة ما تحتاجه من الأموال على أن تكون واردات الأحواز ضماناً لهما[34] ، واستمرا على ذلك مدة ست عشرة سنة من (300–316هـ/912–928م)[35] ، وكان ذلك بمثابة مصرف خاص تلجأ إليه الدولة في أوقات الأزمات في ذلك الوقت .

ثانياً– المصادرات :

وهي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة العباسية لاسترداد الأموال التي استولى عليها بعض موظفي الدولة بطرق غير مشروعة ، وشكلت أحد موارد بيت المال ، ولاسيما في العصر العباسي الثاني ، لما تضمنته من أموال كثيرة أسهمت في تعزيز موارد الدولة المالية[36] . وشهد عصر صدر الإسلام نظام (المقاسمة) الذي طبقه الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بشكل منتظم على عماله حيث كان يحصي عليهم أموالهم قبل توليهم المسؤولية ، فإذا لمس زيادة غير طبيعية بعد عام واحد ، قاسم العمال أموالهم[37] .

وبتتابع الأزمات المالية الخانقة التي تعرضت لها الدولة في العصر العباسي الثاني ، ومن خلال تزايد الحاجة لسد العجز المالي في النفقات ، الذي أدى إلى شغب الجند المتواصل بسبب تأخر أرزاقهم ، خلقت هذه الظروف الجو المناسب لاعتماد المصادرة كحل أساسي للتخلص من الأزمة المالية ، ولم تعد أموال الوزراء وكبار موظفي الدولة تفي بالغرض ، فاتسعت دائرة المصادرات حتى شملت كبار التجار والملاكين وكبار الجهابذة وبعض رجال الشرطة والقضاء[38] .

وفي الوقت الذي عدّ فيه بعض الباحثين مصادرة الأموال الخاصة حتى أوائل القرن الرابع الهجري نوعاً من العقوبات الواقعة بسبب احتجان الأموال بغير حق[39] ، غير أن هذا الرأي يصعب قبوله إذا ما أطلعنا على جسامة المبالغ المصادرة إبان خلافة المقتدر بالله (295-320هـ/907-932م) فقد بلغت أقصى مراتبها مع خراب الدنيا وفراغ بيوت الأموال[40] ، وقد قدرت بنحو (40000) دينار[41] ، الأمر الذي اقتضى أن يُفرِدَ لها ديوانٌ خاصٌ عرف باسم ديوان المصادرين[42] . فلم تعد القروض ولا مصادرة كبار الموظفين وافية بالغرض ، فتم اللجوء إلى أصحاب رؤوس الأموال لمصادرتها .

ومن خلال تتبعنا للنصوص الواردة بخصوص المصادرات ، نرى أن الخليفة العباسي المهدي أمر عبد الملك بن يزيد الأزدي ، أحد كبار قادة العباسيين بمصادرة عمارة بن حمزة ضامن منطقة فارس بمبلغ قدره مليون درهم[43] ، وصادر الخليفة هارون الرشيد أموال فرج الرخجي متقلد الأحواز التي بلغت مليون درهم[44] .

وغضب المأمون على عامله عمرو بن بهنوي ، من أهل السواد ، فصادر منه عشرة ملايين درهم[45] ، كما أمر المأمون وزيره الحسن بن سهل بمصادرة علي بن عيسى القمي الذي كان يتولى خراج العراق ، وضامناً للخراج والضياع ببلدة قم ، فدفع عشرين ألف دينار بعد أن أعفي من نصف المبلغ[46] ، كما صادر يحيى بن خاقان أموال كاتب الحسن بن سهل وقدرها اثنا عشر مليون درهم بعد أن اتهمه بامتلاك أموال كثيرة بطريقة غير شرعية ، وطلب منه ضماناً للإيفاء بها[47]، وكذلك أمر الخليفة المأمون وزيره عمرو بن مسعدة سنة (217هـ/832م) عند قدومه من بلاد الروم ونزوله في الرقة بالتوجه إلى الأحواز لمناظرة عاملها عمر بن فرج الرخجي ومحاسبته مالياً ، وأخذ الأموال منه[48]، وبعد ذلك طالت المصادرة الوزير عمرو بن مسعدة نفسه ، فبلغ ما صودر من أمواله أربعين مليون درهم[49] .

وفي عهد الخليفة المعتصم بالله جرت مصادرات عديدة أيضاً كان من بينها مصادرة أموال الأمير خالد بن يزيد بن مزيد بن زائدة الشيباني لاقتطاعه أموال الخراج[50] ، كما صودر علي بن الحسين الاسكافي ، كاتب القائد التركي بغا الكبير ، فأخذت منه ضياعه وأموال كثيرة[51] . وصادر الخليفة المعتصم وزيره الفضل بن مروان سنة (220هـ/835م) عندما غضب عليه وأخذ منه مليون درهم وأثاثاً وآنية بمليون دينار[52]، وذُكر أن المعتصم قال: (ما كنت أعلم أن في الدنيا من له مثل هذا المال)[53] .

واستمرت الحال نفسها في خلافة الواثق (227هـ/841-847م) الذي عرف بمراقبة جهازه الإداري ، وكان يرى في وجوه الكتاب من يصلح منهم لولاية الدواوين والوزارة[54] ، ففي سنة (229هـ/843م) أمر بعقوبة بعض كتاب دواوينه ، وأخذ الأموال منهم بعد أن تأكد من خيانتهم وإسرافهم في المال العام[55] ، وشدد على عماله في محاسبتهم مالياً وصادر ما اختلسوه من أموال . وقد أورد الطبري قائمة بأسماء

المصادرين وهم : أحمد بن إسرائيل الذي صودر بمبلغ ثمانين ألف دينار ، وسليمان بن وهب الذي صودر بمبلغ أربعمائة ألف دينار ، ومن الحسن بن وهب أربعة عشر ألف دينار ، كما صودر أحمد بن الخصيب وكُتابه بمبلغ مليون دينار ، ومن نجاح بن سلمة ستون ألف دينار ، ومن أبي الوزير الكاتب مائة وأربعون ألف دينار[56] ، ومن إبراهيم بن رباح وكاتبه مائة ألف دينار[57] ، كما صادر الواثق طبيبه بختيوشع أملاكاً وضياعاً وأموالاً كثيرة[58] ، وصادر الواثق أملاك عمران بن موسى بن يحيى والي السند بعد وفاته والتي بلغت قيمتها خمسة ملايين درهم[59] .

وأمر الخليفة المتوكل على الله بمصادرة أموال عدد من الوزراء ورؤساء الدواوين . وقيل أن صاحب ديواني الضياع والتوقيع نجاح بن سلمة عرض عليه أن يأذن له بالقبض على عدد من الكُتاب سماهم له ليستخرج منهم أموالاً تساعده في الإنفاق على بناء مدينته (المتوكلية) ، إلا أن وزيره عبيد الله بن يحيى استطاع إقناع الخليفة بفساد رأي نجاح وحرضه عليه فأمر الخليفة بالقبض على نجاح وكاتبه ومصادرة أموالهما ، فأخذ منه مائة وأربعين ألف دينار ، ومن أولاده سبعين ألف دينار ، كما أخذ من وكلائه مالاً كثيراً[60] .

ومن بين من صادرهم الخليفة المتوكل على الله طبيبه الخاص بختيوشع بن جبرائيل الذي أثرى ثراءً فاحشاً ، وقبض جميع أمواله وأملاكه ، ثم نكبه ثانية وأخذ منه مالاً كثيراً[61] ، وسخط على قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد وولده محمد بن أحمد ، فحمل إليه محمد مائة وعشرين ألف دينار وجوهراً بأربعين ألف دينار[62] ، ثم صولح على ستة عشر ألف درهم[63] ، كما غضب على القاضي يحيى بن أكثم وصادر منه مبلغاً قدره خمسة وسبعون ألف دينار[64] ، وقبض على عمر بن فرج وصادر ضياعه وأخذ منه ومن أخيه محمد بن فرج مائتين وتسعة وأربعين ألف دينار ، ثم صولح عمر على عشرة آلاف درهم على أن ترد له ضياعه[65] .

وتعرض نجاح بن سلمة وأولاده لمصادرة بلغت مائة وأربعين ألف دينار سوى الغلات[66]، ثم صادر وزيره الحسن بن مخلد وكاتبه على أربعين ألف دينار[67] ، وحتى الوزير المخضرم محمد بن عبد الملك الزيات لم يسلم من تلك المصادرات بسبب بعض إساءاته ، فأخذ ما لديه من دواب وجوارٍ وغلمان[68] .

وصادر المستعين أحمد بن الخصيب وهدم داره[69] ، وبعده صادر المهتدي أموال السيدة قبيحة أم المعتز ، وأخذ منها ثلاثة ملايين دينار ، ثم صادر خاصة المعتز وكتابه[70].

وفي عهد الخليفة المعتمد على الله حدثت مصادرات عدة ، ولاسيما مصادرات الوزراء ، ففي سنة (263هـ/876م) عزل الوزير الحسن بن مخلد واعتقله وأخذ منه مائة وعشرين ألف دينار ، وأرجعه بعد ذلك إلى الوزارة سنة (264هـ/877م) ثم عُزِلَ مرة ثانية، وتمت مصادرة أملاكه وأمواله في السنة نفسها[71]

، وفي سنة (265هـ/878م) صادر الخليفة وزيره سليمان بن وهب وابنه عبيد الله فبلغ مقدار ما صودر منهم تسعمائة ألف دينار[72] ، وقبض الموفق –أخو الخليفة– على الوزير صاعد بن مخلد وأخيه عبدون وأهله وصادر أموالهم التي بلغت ثلاثمائة ألف دينار مع ضياع بلغ واردها السنوي مليوناً وثلاثمائة ألف دينار[73] ، وفي سنة (265هـ/876م) انظم محمد بن المَّولد إلى يعقوب بن الليث الصفار، فأمر الخليفة المعتمد بمصادرة أملاكه وأمواله[74] ، وفي سنة (273هـ/884م) صادر الموفق أموال لؤلؤ غلام أحمد بن طولون ، فقد كان كثير المال والأثاث ، وذكر أن ما حمله معه عند قدومه إلى العراق زهاء ثلاثمائة خزانة بمبلغ أربعمائة ألف دينار[75] ، وفي سنة (275هـ/888م) أمر الموفق بتقييد أحمد بن طولون الطائي الذي كان من أكبر المتضمنين في عهد الخليفة المعتمد على الله وصادر جميع أمواله[76] ، وفي سنة (278هـ/891م) صودرت أموال الوزير إسماعيل بن بلبل وقبض عليه وعلى جميع أتباعه ، فقد أسرف في جمع الأموال وظلم الناس بغير حق ، واستلف أموالاً كثيرة ، وأخذ خراج سنة مبهمة من الناس فأمر الخليفة المعتمد بالقبض عليه وسجنه وأنفق جميع ما أُخِذَ منه على الجند من الذهب والفضة بعد أن سكها نقوداً[77] .

وسخط المعتضد بالله على مستشاره أحمد بن الطيب الفيلسوف العالم فحبسه وأخذ جميع أمواله وكانت مائة وخمسين ألف دينار[78] ، وعندما قتل القائد بدر غلام المعتضد بالله أمر المكتفي بالله بمصادرة ضياعه ومستغلاته ودوره وجميع أمواله[79]. وجرت محاولة لتضمين منصب الوزارة في عهد الخليفة المكتفي ، إلا أنها باءت بالفشل وصودرت أموال مدبرها الحسن بن عمر النصراني[80] .

وبلغت عملية المصادرات ذروتها أيام الخليفة المقتدر بالله إذ بلغ مجموع الأموال التي جمعت من المصادرات في عهده (40000) دينار[81] . وفي سنة (296هـ/908م) صودر التاجر البغدادي الشهير بابن الجصاص الجوهري على ستة عشر مليون درهم[82]، وفي سنة (299هـ/911م) صودرت فاطمة القهرمانة أم موسى وأُخِذَ منها مئتا ألف دينار[83] ، وذكر التنوخي مصادرة الوزير ابن الفرات في السنة نفسها بعد عزله من الوزارة الأولى على مبلغ قدره ثلاثة عشر مليون دينار[84] .

نستشف مما سبق أن الأسباب الحقيقية وراء الكثير من المصادرات التي حدثت في العصر العباسي هي أسباب اقتصادية غايتها الحصول على الأموال وهذه الأموال أصبحت تشكل مورداً أساسياً لخزينة الدولة لسد العجز المالي الحاصل فيها[85] ، ووراء بعضها أسباب سياسية أو أسباب خفية يعود بعضها إلى العداء الشخصي .

ومن أبرز ما يلاحظ على هذه المصادرات تكرار عملية مصادرة عدد من الأشخاص لأكثر من مرة ، الأمر الذي يشير إلى أن هؤلاء الأشخاص عملوا بسرعة على تعويض ما صودر منهم بعمليات اختلاس وفساد مالي وإداري متجدد ، وهو ما ينبه على اتساع نطاق هذا الفساد في جهاز الدولة الإداري والمالي ،

ليشكل ذلك أحد أبرز أسباب الازمات المالية التي طالما عانت الدولة منها في هذه الحقبة ، وفيما يأتي قائمة بالمصادرات التي شهدتها الحقبة موضوع البحث :

الخليفة	اسم الشخص المصادر	الأموال بالدينار	الأموال بالدراهم	مواد عينية
المأمون	عمر بن بهنوي		(10) ملايين	
	علي بن عيسى القمي	(20) ألفاً		
	كاتب الحسن بن سهل		(12) مليوناً	
	الوزير ابن مسعدة		(40) مليوناً	
	عمر بن فرج الرخجي	لم يذكر المبلغ		
المعتصم	خالد بن يزيد	لم يذكر المبلغ		
	علي بن الحسين الإسكافي			ضياع واموال
	الوزير الفضل بن مروان		مليون واحد	وآثاث وآنية بمليون دينار
الواثق	أحمد بن إسرائل	(80) ألفاً		
	سليمان بن وهب	(400) ألف		
	الحسن بن وهب	(14) ألفاً		
	أحمد بن الخصيب وكتابه	مليون واحد		
	نجاح بن سلمة	(60) ألفاً		
	أبي الوزير الكاتب	(140) ألفاً		
	إبراهيم بن رباح وكتابه	(100) ألف		
	الطبيب بختيوشع بن جبرائيل			أملاكاً وضياع وأموال كثرة
	عمران بن موسى والي		(5) ملايين	

الخليفة	اسم الشخص المصادر	الأموال بالدينار	الأموال بالدراهم	مواد عينية
	السند			
المتوكل	نجاح بن سلمة وكتابه	(140) ألفاً		
	أولاد نجاح بن سلمة	(70) ألفاً		
	الطبيب بختيوشع بن جبرائيل			لم يذكر المبلغ
	أحمد بن أبي دؤاد القاضي وولده محمد	(120) ألفاً	(16) ألفاً	جوهراً بأربعين ألف دينار
	القاضي يحيى بن أكثم	(75) ألفاً		
	عمر بن فرج وأخيه محمد بن فرج	(249) ألفاً	(10) آلاف	
	نجاح بن سلمة وأولاده	(140) ألفاً		
	الوزير الحسن بن مخلد وكتابه	(40) ألفاً		
	الوزير محمد بن عبد الملك الزيات			جميع ما لديه من دواب وجوار وغلمان
المستعين	أحمد بن الخصيب	لم يذكر المبلغ		
المهتدي	السيدة قبيحة أم المعتز	(3) ملايين		
	خاصة المعتز وكتابه	لم يذكر المبلغ		
المعتمد	الوزير الحسن بن مخلد	(120) ألفاً		
	الوزير سليمان بن	(900) ألف		

الخليفة	اسم الشخص المصادر	الأموال بالدينار	الأموال بالدراهم	مواد عينية
	مخلد وابنه عبيد الله			
	الوزير صاعد بن مخلد وأخيه عبدون وأهله	(300) ألف		ضياع بلغ واردها السنوي مليوناً وثلاثمائة ألف دينار
	محمد بن المولد			تمت مصادره أملاكه وأمواله
	لؤلؤ غلام أحمد بن طولون	(400) ألف		
	أحمد بن طولون	لم يذكر المبلغ		
	الوزير اسماعيل بن بلبل	لم يذكر المبلغ		
المعتضد	الفيلسوف أحمد بن الطيب	(150) ألفاً		
المكتفي	بدر غلام المعتضد	لم يذكر المبلغ		
	الحسن بن عمر النصراني	لم يذكر المبلغ		
المقتدر	التاجر البغدادي ابن الجصاص الجوهري		(16) مليوناً	
	فاطمة القهرمانة	(200) ألف		
	الوزير علي بن الفرات	(13) مليوناً		

ثالثاً– تحويل العين إلى نقود

تعد عملية تحويل العين إلى نقد إحدى الإجراءات التي اتخذتها الدولة العباسية تجاه الأزمات المالية ، وخاصة عند فراغ بيت المال العام والخاص من الأموال ، فيضطر الخليفة إلى بيع ممتلكاته الخاصة كبعض الضياع السلطانية والدور[86] ، وقد يعمد الخليفة في بعض الأحيان إلى بيع ما في الخزائن من النفائس والأمتعة الثمينة والهدايا ، وبيع آنية الذهب والفضة ، أو سكها نقوداً ، ففي سنة (197هـ/812م) اضطر الأمين في أثناء صراعه مع أخيه المأمون إلى كسر آنية الذهب والفضة ، وسكها نقوداً ، لدفع رواتب الجند[87] ، ولجأ أيضاً إلى بيع ما في خزائنه للغرض نفسه[88] .

وانفق المأمون كل ما لديه من مال ، ثم اضطر إلى بيع ما في خزائنه من أمتعته ، كما أخرج آنية الذهب والفضة وسكها دنانير ودراهم لينفق منها على حربه مع أخيه الأمين[89].

واضطر المستعين بالله إلى كسر آنية الذهب والفضة وتحويلها إلى نقود ، لدفع رواتب الجند وأرزاقهم[90] . وأمر المهتدي بالله بإخراج آنية الذهب والفضة من الخزائن وسكها نقوداً ، لزيادة الأموال النقدية في بيت المال ، وزيادة النشاط التجاري ، وصرفها في وجوه النفقات المستحقة ، بدلاً من تركها معطلة في الخزائن[91]. وبذلك تكون الأمتعة والكسوة في الخزائن وآنية الذهب والفضة أهم المصادر التي لجأت إليها الدولة لسد الأزمات الاقتصادية والمالية للدولة . وفي سنة (278هـ/891م) أمر الخليفة المعتمد على الله بتحويل جميع الأواني الذهبية والفضية العائدة إليه ، وفرقت أرزاقا على الجند ، وكانت هذه الأواني بمثابة أرصدة احتياطية عند الحاجة[92] . وقبض الخليفة المعتضد على الوزير بن بلبل ، وأمر بأن تصهر أوانيه الفضية والذهبية ، فصهرت وسكت نقودا ، فسدت جزءاً من حاجة الدولة[93] .

رابعاً– طلب الدعم من المقربين

ومن الوسائل الأخرى التي لجأ إليها الخلفاء عند الأزمات المالية ، طلب المال من المقربين ، ففي عهد المأمون قلَّ المال عنده وهو في دمشق وشكا ذلك إلى أبي إسحاق المعتصم ، فقال له : يا أمير المؤمنين ، كأنك بالمال ، فحمل إليه ثلاثين مليون درهم من خراج ما كان يتولاه ، فأمر المأمون قاضيه يحيى بن أكثم بتفريق هذه الأموال على الناس ، فأعطى منها أربعة وعشرين مليون درهم ، ثم عاد إلى بغداد[94] . ويفهم من ذلك أن هذا كان من حصة الإقليم الذي يتولاه المعتصم وليس من حصة بيت المال المركزي ، قدمه دعماً لمركز الخلافة في مواجهة ضائقتها المالية .

وفي سنة (249هـ/863م) طلبت الخلافة العباسية من الأهالي تقديم الدعم لها في بغداد لتجهيز المتطوعين لقتال الروم بعد اعتدائهم على ثغور المسلمين ، فجمع أهل اليسار في بغداد أموالاً كثيرة لهذا الغرض ، بعد أن تراخى الجيش النظامي عن مهمة الدفاع عن البلاد ضد الروم ، وقل الإنفاق على أمور الجهاد[95] .

وثار الأتراك سنة (255هـ/868م) على الخليفة المعتز وطلبوا منه خمسين ألف دينار، ولم يكن لديه المال ، فأرسل إلى أمه قبيحة يطلب الدعم منها ، فرفضت منحه المال ، فعرضت ابنها للقتل مقابل خمسين ألف دينار[96]

الخاتمة:

1. كانت الحروب الداخلية التي خاضتها الدولة العباسية من أهم أسباب التوسع في النفقات ، ومن تلك الحروب حرب الزنج التي استمرت خمسة عشر عاماً ، والحرب التي جرت بين المستعين بالله والمعتز بالله والتي دامت سنة كاملة ، مما أدى الى استنفاذ الكثير من الأموال وبالتالي انخفض الانتاج الزراعي فتبعه انخفاض في جباية الخراج وهو أهم مصادر الإيرادات آنذاك .
2. كان استيلاء رجال الإدارة على الأموال بطريقةٍ غير مشروعة سبباً في اتجاه الدولة الى مصادرة أموالهم ، ولما كثرت المصادرات أُنشئ لها ديوان يشرف على انجاز أعمال المصادرات .
3. لجأت الدولة الى وسائل جديدة لمعالجة ازماتها المالية من خلال طلب المساعدة من المقربين من سدة الحكم وميسوري الحال امثال التجار والصيارفة .
4. اتضح من خلال البحث ان الدولة العباسية لجأت الى اجراءات جديدة لمعالجة ازماتها المالية فقامت بتحويل بعض ممتلكاتها من دور وخزائن وامتعة ومجوهرات وآنية الذهب والفضة الى نقود ، وذلك ما فعله الخليفة المأمون والمستعين والمعتمد.
5. كما لجأت الدولة الى تغطية العجز الحاصل في ميزانيتها عن طريق القروض ، فاقترض الخلفاء العباسيين الاموال من التجار والصيارفة واصحاب رؤوس الاموال الكبيرة الذين رحبوا بالأمر لما له من فوائد وارباح لهم .

الهوامش

([1]) قدامة بن جعفر : أبو الفرج البغدادي (ت : 328هـ/939م) . الخراج وصناعة الكتابة ، تحقيق : محمد حسين الزبيدي ، دار الحرية للطباعة ، دار الرشيد للنشر (بغداد : 1981م) ، 167 ؛ الجهشياري : أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت : 331هـ/942م) . الوزراء والكتاب ، تحقيق : مصطفى السقا وزملاؤه ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (القاهرة : 1938م) . ، 288 .

([2])– اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب (ت : 292هـ/904م) ، تأريخ اليعقوبي ، دار صادر (بيروت : 1960م) ، تأريخ اليعقوبي ، 2/444-446 .

([3]) اليعقوبي ، مشاكلة الناس لزمانهم ، تحقيق : وليم ملورد ، دار الكتاب الجديد (بيروت: 1962م). ، 30 ، الجهشياري ، نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتاب ، تعليق : ميخائيل عواد ، دار الكتاب اللبناني (بيروت : 1964م) . ، 23-25 .

([4])الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير (ت : 310هـ/922م) . تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، ط5 (مصر : 1967م) . ، 8/496-497 ؛ مسكويه : ابو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت : 421هـ/1030م) ، تجارب الأمم وتعاقب الهمم ، منشورات شركة التمدن الصناعية (مصر: 1914م) ، ، 6/417 .

([5]) مشاكلة الناس لزمانهم ، 31 .

([6]) التنوخي ، أبو علي المحسن بن علي بن محمد البصري (ت : 384هـ/994م) ، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، تحقيق : عبود الشالجي (بيروت : 1971م) ، 2/485 .

([7])ابن الزبير : ابو الحسن أحمد بن الزبير (ت : القرن الخامس الهجري/ القرن الحادي عشر الميلادي) . الذخائر والتحف ، تحقيق : محمد حميد الله ، مطبعة حكومة الكويت (الكويت : 1959م) ، 236 .

([8]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 9/282-287 ؛ ابن الأثير : أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد (ت 630هـ/ 1232م) . الكامل في التأريخ ، دار صادر للطباعة والنشر (بيروت : 1965م) . ، 6/166-167 .

([9]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 9/287 -288 ؛ ابن الأثير ، الكامل في التأريخ ، 6/167 .

([10]) ابن الأثير ، الكامل في التأريخ ، 6/177-179 .

([11])السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت : 911هـ/1505م) ، تأريخ الخلفاء ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر (القاهرة : 1976م) ، 341 .

([12]) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، 1/255-256 .

([13]) الزنج : هي حركة تمرد واسعة اندلعت في الأقسام الجنوبية الشرقية من العراق ، وقادها علي بن محمد ، واستغرقت خمسة عشر سنة بين عامي (255-270هـ/868-883م) ثم نجح الموفق في القضاء عليها . للتفاصيل ينظر : فيصل السامر ، ثورة الزنج ، دار إحياء التراث العربي ، ط2 (بيروت : 1971م) ، 127-152 ؛ أحمد علبي ، ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد (255-270هـ/869-883م) ، مطابع فصول الحديثة (بيروت : 1961م) . ، 87-125 .

(14) عبد العزيز الدوري ، دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : 2007م) . ، 85-86 .
(15) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 9/410-667 .
(16) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، 2/343-344 ؛ عبد العزيز الدوري ، دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، 82 .
(17) أحمد علبي ، ثورة الزنج ، 102-103 .
(18) حمدان عبد المجيد الكبيسي ، أسواق بغداد حتى بداية العصر البويهي (145-334هـ/762-945م) (بغداد : 1979م) . ، 214-216 ؛ أحمد علبي ، ثورة الزنج ، 103-106 .
(19) الجهشياري ، الوزراء والكتاب ، 23-25 ؛ اليعقوبي ، مشاكلة الناس لزمانهم ، 30 .
(20) حمدان عبد المجيد الكبيسي ، النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية ، مطبعة بيت الحكمة (بغداد : د.ت) ، 36 .
(21) اليعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، 29-30؛ عبد الرزاق أحمد وادي ا لسامرائي ، القروض المصرفية في الإسلام ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد : 2004) ، 130 .
(22) الجهشياري ، الوزراء والكتاب ، 23-26 .
(23) الجهشياري ، الوزراء والكتاب ، 319 .
(24) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 8/497 .
(25) الشابشتي : أبو الحسن علي بن محمد (ت : 388هـ/998م) . الديارات ، تحقيق : كوركيس عواد ، مكتبة المثنى ، ط2 (بغداد : 1966م) ، 271 ؛ عبد الرزاق أحمد وادي ، القروض المصرفية في الإسلام ، 134 .
(26) التوظيف : أن يوظف على عامل حمل مال معلوم إلى اجل مفروض ، فالمال هو الوظيفة . الخوارزمي : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب (ت : 387هـ/997م) ، مفاتيح العلوم ، دار النهضة العربية (القاهرة : د.ت) . ، 41 .
(27) الحضارة الإسلامية ، 1/184 ؛ عبد الرزاق أحمد وادي السامرائي ، القروض المصرفية في الإسلام ، 134-135 .
(28) الصابي : أبو الحسن الهلال بن المحسن (ت : 448هـ/1056م) ، الوزراء أو تحفة الأمراء في تأريخ الوزراء ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية (مصر : 1958م) . ، 188 .
(29)ابن الجوزي : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد البغدادي (ت 597هـ/ 1200م) ، المنتظم في أخبار الملوك والأمم ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية (بيروت : 1975م) . ، 12/48 .
(30) ابن العمراني : محمد بن علي بن محمد (ت : 580هـ/1184م) .الأنباء في تأريخ الخلفاء، تحقيق : قاسم السامرائي ، طبعة لايدن (القاهرة : 1973م). ، 170-172 .
(31) الجهبذ : كاتب برسم الاستخراج والقبض وكتب الوصولات وعلم المخازين ويطالب بما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له إلى الحاصل . ابن مماتي : أسعد الأيوبي (ت : 606هـ/1209م) . قوانين الدواوين ، تحقق : عزيز سوريال عطية ، منشورات مكتبة مدبولي (القاهرة : 1991م) ، 304 .
(32) الصابي ، الوزراء ، 198 ؛ آدم متز ، الحضارة الإسلامية ، 2/384 ؛ غيداء خزنة كاتبي الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : 1994م) ، 381 .
(33) الصابي ، الوزراء ، 92-93 .
(34) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، 2/269-270 .

([35]) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، 270/2 .
([36]) حسام قوام السامرائي ، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية خلال الفترة (247-334هـ/861-945م) ، مكتبة دار الفتح (دمشق : 1971م) . ، 286 ؛ تحسين حميد مجيد ، تحسين حميد مجيد المصادرات في العراق خلال القرنين الثالث والرابع الهجري طبيعتها وآثارها السياسية والاقتصادية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب (جامعة بغداد : 1980م) . ، 413-432 .

([37]) قدامة بن جعفر ، الخراج ، 339 ؛ السيوطي ، تأريخ الخلفاء ، 141 .
([38]) عبد العزيز الدوري ، تأريخ العراق الاقتصادي ، 75 ؛ حسام قوام الدين السامرائي ، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية ، 86م .
([39]) محمد حسين الزبيدي ، العراق في العصر البويهي ، مطبعة النهضة العربية (القاهرة : 1969م) .
، 275 ؛ حسام قوام الدين السامرائي ، المؤسسات الادارية في الدولة العباسية ، 287 .
([40]) ابن الطقطقي : محمد بن علي بن طباطبا (ت : 709هـ/1309م) . الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، دار صادر (بيروت : 1966م) ، 236 .

([41]) جرجي زيدان ، تأريخ التمدن الإسلامي ، دار مكتبة الحياة (بيروت : د.ت ، 416/2 .
([42]) يعد ديوان المصادرات من الدواوين المستحدثة في العصر العباسي الأول، وكان من رسم هذا الديوان أن تسجل فيه أسماء من صودرت أموالهم مع مقاديرها. مسكويه ، تجارب الأمم ، 21/1-154 .
([43]) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، تحقيق : عبود الشالجي (بيروت : 1971م) . ، 22/4 .
([44]) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، 367/1-368 .
([45]) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، 132/1 .
([46]) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، 13/4 .
([47]) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، 53/3-54 .
([48]) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، 306/3-307 .
([49]) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، 43/3 .
([50]) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، 60/2 .
([51]) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، 162/2 .
([52]) ابن خلكان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت 681هـ/ 1282م) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : احسان عباس ، دار الثقافة ، دار صادر (بيروت : 1977م) ، 214/3 .

([53]) مجهول ، العيون والحدائق في أخبار الحقائق ، تحقيق : نبيلة عبد المنعم داؤد ، مطبعة النعمان (النجف : 1972م) ، 384/3 ؛ العمري : ياسين خير الله الخطيب الموصلي (ت : 1232هـ/1816م) . غاية المراهم في تاريخ محاسن بغداد دار السلام ، مكتبة ومطبعة دار البصري (بغداد: 1968م) ، 124 .

([54]) الحصري القيرواني : أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت : 453هـ/1061م) ، جمع الجواهر في الملح والنوادر ، تحقيق : علي محمد البجاري ، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة : 1953م) .، 303 ؛ علي إبراهيم حسن ، التأريخ الإسلامي العام ، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة : 1972م) ، 426 .
([55]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 125/9 ؛ مسكويه ، تجارب الأمم ، 527/6-528 .
([56]) تأريخ الرسل والملوك ، 125/9 .

([57]) ابن الأثير ، الكامل في التأريخ ، 10/7 .

([58]) ابن أبي أصيبعة : أحمد بن القاسم بن خليفة السعدي الخزرجي (ت 668هـ/1269م) . عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، تحقيق : نزار رضا ، منشورات دار مكتبة الحياة (بيروت : 1965م) ، 204 .

([59]) ابن الزبير ، الذخائر والتحف ، 185 .

([60]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 216/9-217 ؛ ابن الأثير ، الكامل في التأريخ ، 327/6 ؛ مليحة رحمة الله ، الحالة الاجتماعية في العراق في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، مطبعة الزهراء (بغداد : 1970م) ، 76-77 .

([61]) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، 202-206؛ ابن العبري، تأريخ مختصر الدول، 249 .

([62]) ابن الأثير ، الكامل في التأريخ ، 59/7 ؛ ابن كثير ، عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر الدمشقي (ت : 774هـ/1372م) ، البداية والنهاية ، مكتبة المعارف ، ط2 (بيروت : 1977م) . ، 315/10-316 ؛ الذهبي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان الدمشقي (ت : 748هـ/1347م) كتاب دول الإسلام ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت ، ومحمد مصطفى ابراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1974م) .

144/1 ؛ أحمد شلبي ، الموسوعة الإسلامية ، 189/3 .

([63]) اليافعي ، مرآة الجنان ، 117/2 ؛ الذهبي ، دول الإسلام ، 144/1 .

([64]) ابن الأثير ، الكامل في التأريخ ، 74/7 .

([65]) المسعودي ، المسعودي : ابو الحسن علي بن الحسن بن علي (ت : 346هـ/957م) . مروج الذهب ومعادن الجوهر ، دار الأندلس (بيروت : 1966م) ، 19/4 ؛ محمد حلمي محمد أحمد ، الخلافة والدولة في العصر العباسي ، دار العلوم (القاهرة : 1971م) ؛ فاروق عمر فوزي ، تأريخ العراق في عصور الخلافة ، 139-140 .

([66]) ابن الأثير ، الكامل في التأريخ ، 89/7 .

([67]) ابن خلدون ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/ 1405م) . تأريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر (د.م : 1971م) ، 279/3 .

([68]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 159/9 .

([69]) الذهبي ، العبر ، 366/1 .

([70]) الحصري القيرواني ، جمع الجواهر في الملح والنوادر ، 212 .

([71]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 41/9 ؛ ابن الأثير ، الكامل في التأريخ ، 316/7 .

([72]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 544/9 .

([73]) المسعودي ، مروج الذهب ، 209/4 ؛ الغساني ، الغساني : اسماعيل بن العباس (ت : 803هـ/1400م) المسجد المسبوك والجوهر المملوك في طبقات الخلفاء والملوك ، تحقيق : شاكر محمود عبد المنعم ، دار التراث الإسلامي ، ودار البيان (بيروت : 1975م) ، 223 .

([74]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 543/9 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 37/11 .

([75]) مجهول ، العيون والحدائق ، 61/4 ، البلوي : أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمير بن محفوظ (ت : 335هـ/946م) . سيرة أحمد بن طولون ، تحقيق : محمد كرد علي ، المكتبة العربية (دمشق : 1939م) ، 308 .

([76]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 15/10 ؛ ابن الأثير ، الكامل في التأريخ ، 434/7 .

([77]) المسعودي ، مروج الذهب ، 228/4-229 .

([78]) المسعودي ، مروج الذهب ، 259/4 .

([79]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 92/10 .

([80]) الحسن بن عمر النصراني: كاتب المكتفي ، قلده المعتضد الضياع بالري ونفقات عسكر المكتفي من والده سنة (286هـ/899م) ، أعمال قنسرين والعواصم ، الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 36/10- سرى ممتاز عبد الله، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العراق في القرنين الثالث والرابع للهجرة من خلال كتاب النشوار للقاضي التنوخي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية (جامعة الموصل : 2006م) ، 120.

([81]) جرجي زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامي ، 416/2 .

([82]) ابن كثير ، البداية والنهاية ، 107/11 .

([83]) مسكويه ، تجارب الأمم ، 84/1 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، 118/11 .

([84]) الفرج بعد الشدة ، 43/2 .

([85]) حمدان عبد المجيد الكبيسي ، عصر المقتدر ، 214 ؛ صهيب محمد ناصر الكبيسي ، الجوانب الاقتصادية والمالية في كتاب الفرج بعد الشدة للتنوخي ، 56 .

([86]) الجهشياري ، الوزراء والكتاب ، 90 .

([87]) المسعودي ، مروج الذهب ، 292/3 ؛ الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 446/8 .

([88]) المسعودي ، مروج الذهب ، 296/3 .

([89]) محمد مصطفى هدارة ، المأمون الخليفة العالمي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.م : د.ت) ، 62-63 .

([90]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 283/9 .

([91]) المسعودي ، مروج الذهب ، 435/4 .

([92]) المسعودي ، مروج الذهب ، 288/4-229 .

([93]) ابن كثير ، البداية والنهاية ، 91/11 ؛ تحسين حميد مجيد ، المعتضد بالله الخليفة العباسي (279–289هـ) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب (جامعة بغداد : 1969م) ، 264 .

([94]) مسكويه ، تجارب الأمم ، 398/6 .

([95]) أبن كثير ، البداية والنهاية ، 273/11 .

([96]) الطبري ، تأريخ الرسل والملوك ، 394/9-395 .

Almasadir

1. qaddamat bin jaefr: 'abu alfiraj albaghdadi (t: 328h / 939m). alkhiraj wasinaeat alkitabat , tahqiq: muhamad husayn alzubaydi , dar alhuriyat liltabaeat , dar alrashid lilnashr (bghdad: 1981m) , 167; aljihshiari: 'abu eabd allah muhamad bin eabdus (t: 331h / 942m). alwuzara' walkitab , thqyq: mustafaa alsaqa wazumalawuh , mutbaeatan mustafaa albabi alhalabii wa'awladih (alqahrt: 1938m). , .288
2. -alyaequbi: 'ahmad bin 'abi yaequb bin jaefar bin wahab bin wadih alkatib (t: 292h / 904m) , tarikh alyaequbii , dar sadir (byrut: 1960m) , tarikh alyaequbii , 2/ .446-444
3. alyaequbiu , mushakilat alnaas lizamanahum , tahqiq: wilyam mulawrid , dar alkitab aljadid (birut: 1962ma). , 30, aljahshiariu , nusus dayieatan min kitab alwuzara' walkitab , telyq: mikhayiyl ewad , dar alkitab allubnaniu (byurut: 1964ma). , .25-23
4. altabri: 'abu jaefar muhamad bin jarir (t: 310h / 922m). tarikh alrusul walmuluk , tahqiq: muhamad 'abu alfadl 'iibrahim , dar almaearif , t 5(msr: 1967m). , 8/ -496 497; maskuih: 'abu eali 'ahmad bin muhamad bin yaequb (t: 421h / 1030m) , tajarib al'umam wataeaqab alhimam , manshurat sharikat altamadun alsinaeia (msr: 1914 m) , , .417/6
5. mushakilat alnaas lizamanahum , .31
6. altanukhiu , 'abu eali almuhasin bin eali bin muhamad albasri (t: 384ha / 994ma) , nashwar almuhadarat wa'akhbar almudhakirat , thqyq: eabuwd alshaliji (byurut: 1971m) , .485/2
7. abn alzbyr: 'abu alhasan 'ahmad bin alzbir (t: alqarn alkhamis alhajariu / alqarn alhadi eshr almylady). aldhakhayir waltuhafu , tahqiq: muhamad hamid allah , mutabaeat hukumat alkuayt (alkuayt: 1959m) , .236
8. altibri , tarikh alrusul walmuluk , 9/ 287-282; abn al'athir: 'abu alhasan eali bin 'abi alkaram muhamad bin muhamad (t 630ha / 1232ma). alkamil fi altaarikh , dar sadir liltabaeat walnashr (byarut: 1965ma). , 6/ .167-166
9. altabri , tarikh alrusul walmuluik , 287/9- 288; abn al'athir , alkamil fi altaarikh , .167/6
10. abn al'athir , alkamil fi altaarikh , 6/ .179-177
11. alsywty: jalal aldiyn eabd alruhmin bin 'abi bikr (t: 911h / 1505m) , tarikh alkhulafa' , tahqiq: muhamad 'abu alfadl 'iibrahim , dar nahdatan misr liltube walnashr (alqahrt: 1976m) , .341
12. altanukhi , nashwar almuhasarat , 1/ .256-255
13. alznj: hi harakat tamarud ealaa nitaq wasie fi almanatiq aljanubiat alsharqiat min aleiraq , waqaduha ealaa bin muhamad , waistaghraqat khmst eshr sanat bayn alqital (270-255h / 883-868ma) thuma najah almuafaq fi alqada' ealayha. liltafasil yanzur: faysal alsaamir , thawrat alzunj , dar 'iihya' alturath alearabii , t 2(byrut: 1971ma) , 152-127; 'ahmad ealabi , thawrat alzunj waqayidaha eali bin muhamad (270-255h / 883-869m) , matabie fusul alhaditha (byarut: 1961ma). , .125-87

14. eabd aleaziz aldawriu , dirasat fi aleusur aleabbasiat almuta'akhirat , markaz dirasat alwahdat alearabiat , (birut: 2007ma). , .86-85
15. altabri , tarikh alrusul walmuluk , 9/ .667-410
16. altanukhiu , nashwar almuhadarat , 2/ 344-343; eabd aleaziz aldawrii , dirasat fi aleusur aleabbasiat almuta'akhirat , .82
17. 'ahmad ealabi , thawrat alzunj , .103-102
18. hamdan eabd almajid alkabisi , 'aswaq baghdad hataa bidayat aleasr albawihi (-145 334h / 945-762m) (bghdad: 1979ma). , 216-214; 'ahmad ealabi , thawrat alzunj , .106-103
19. aljahshiari , alwuzara' walkitab , 25-23; alyaequbia , mushakilat alnaas lizamanihim , .30
20. hamdan eabd almajid alkabisi , alnashat almasrifiu fi aldawlat alearabiat al'iislamiat , mutabaeatan bayt alhikma (bghadad: d.t) , .36